# "دور النخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس بعد عام ٢٠١١ وآفاقه المستقبلية"

**المشرف الدكتور زيد حسن علي**
جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية
Dr.zaidhasan@nahrainuniv.edu.iq

**الباحثة: ميسم حسين زيدان**
جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية
maisem.m.pols24@ced.nahrainuniv.edu.iq

**الكلمات المفتاحية:** النخب السياسية، تونس، الاستقرار السياسي.

**كيفية اقتباس البحث**

علي ، زيد حسن، ميسم حسين زيدان ، "دور النخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس بعد عام ٢٠١١ وآفاقه المستقبلية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

**مفهرسة في Indexed**
**IASJ**

**مسجلة في Registered**
**ROAD**

# "The Role of the Political Elite in Achieving Political Stability in Tunisia After 2011 and Its Future Prospects"

**Supervisor: Dr. Zaid Hassan Ali**
Nahrain University - College of Political Science

**Researcher: Maysam Hussein Zidane**
Nahrain University - College of Political Science

**Keywords** : Political elites, Tunisia, political stability.

**How To Cite This Article**
Ali, Zaid Hassan , Maysam Hussein Zidane," The Role of the Political Elite in Achieving Political Stability in Tunisia After 2011 and Its Future Prospects",Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

This study aims to analyze the role of political elites in achieving political stability in Tunisia after 2011 by examining the performance and impact of four key actors who shaped the Tunisian political landscape during the transitional period and beyond. These actors include the Ennahda Movement as the most prominent Islamic political party, the military institution as the traditional guarantor of state unity, civil society which played a pivotal role in mediating and pressuring for political consensus, and President Kais Saied, who redefined the balance of power among the authorities after 2019. The significance of this study lies in highlighting the role of Tunisia's political elite and assessing their contribution to the success or failure of the democratic process. The research relies on the descriptive analytical approach, through the study of political documents, official speeches and relevant academic reports. It also benefits from a field analysis of the positions of key actors and political changes after 2011 until the present time. This is complemented

by a review of the literature and comparative studies to provide a comprehensive understanding of the role of political elites in stability and change. As for the research plan and structure, the research is divided into two sections: the first discusses the role of political elites in the stability of Tunisia after 2011, and the second reviews the future vision of their role in the upcoming political transformations.

**الخلاصة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور النخب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس بعد عام ٢٠١١، من خلال دراسة لأداء وتأثير أربعة فاعلين رئيسيين شكّلوا المشهد السياسي التونسي خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها، وهم: حركة النهضة بوصفها الفاعل الحزبي الإسلامي الأكثر بروزاً، والمؤسسة العسكرية بصفتها الضامن التقليدي لوحدة الدولة، والمجتمع المدني الذي اضطلع بدور محوري في التوسط والضغط من أجل التوافق السياسي، بالإضافة إلى الرئيس قيس سعيد الذي أعاد تشكيل العلاقة بين السلطات بعد عام ٢٠١٩. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على دور النخبة السياسية التونسية، وتحلل مدى إسهامها في نجاح أو تعثر المسار الديمقراطي، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الوثائق السياسية، الخطابات الرسمية والتقارير الأكاديمية ذات الصلة، كما يستفيد من تحليل ميداني لمواقف الفاعلين الرئيسيين والتغيرات السياسية بعد ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر، يتكامل ذلك مع مراجعة الأدبيات والدراسات المقارنة لتوفير فهم شامل لدور النخب السياسية في الاستقرار والتغيير ، اما خطة البحث وهيكليتها فينقسم البحث إلى مبحثين: الأول يناقش دور النخب السياسية في استقرار تونس بعد ٢٠١١، والثاني يستعرض الرؤية المستقبلية لدورها في التحولات السياسية القادمة.

**المقدمــة**

يشكل دور النخب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس بعد عام ٢٠١١ محوراً أساسياً لفهم مسار التحول الديمقراطي في البلاد، فقد شهدت تونس بعد ثورة ٢٠١١ تغييرات سياسية واجتماعية عميقة تميزت بتفاعل فاعلين سياسيين متنوعين مثل حركة النهضة، المؤسسة العسكرية، المجتمع المدني والرئاسة هذه النخب لعبت دوراً حاسماً في توجيه المشهد السياسي، سواء في التوافق أو الصراع، مما أثر بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي الناشئ وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يعالج مدى إسهام النخب السياسية في استقرار تونس، كما يستشرف آفاق دورها المستقبلي في ظل التحديات المتجددة التي تواجه البلاد، خصوصاً بعد التغيرات التي طرأت على بنية السلطة إثر صعود الرئيس قيس سعيد.

**اولاً أهميـة البحـث** تُبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أداء وتأثير أربعة فاعلين سياسيين رئيسيين ضمن النخبة السياسية التونسية، وتحليل كيفية مساهمتهم في تحقيق استقرار نسبي خلال مرحلة انتقالية معقدة.

**ثانيـا: اشكالية البحث** يتناول هذا البحث السؤال المركزي: كيف ساهمت النخب السياسية في تونس، بما في ذلك الفاعلين الإسلاميين، العسكريين، المدنيين والرئاسيين، في تحقيق الاستقرار السياسي بعد ثورة ٢٠١١؟ وكيف يمكن استشراف مستقبل دورها في ضوء التطورات السياسية الجديدة؟.

**ثالثاً: فرضيات البحث** تفترض الدراسة أن تبني النخب التونسية نهجاً توافقياً وبراغماتياً، خاصة من جانب حركة النهضة والمؤسسة العسكرية، كان عاملاً رئيسياً في تحقيق مستوى من الاستقرار السياسي النسبي، في المقابل شكل صعود الرئيس قيس سعيد نقطة تحول مهمة أدت إلى مركزية السلطة وتراجع في المسار الديمقراطي.

**رابعاً: منهجيـة البحث** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الوثائق السياسية، الخطابات الرسمية والتقارير الأكاديمية ذات الصلة، كما يستفيد من تحليل ميداني لمواقف الفاعلين الرئيسيين والتغيرات السياسية بعد ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر، يتكامل ذلك مع مراجعة الأدبيات والدراسات المقارنة لتوفير فهم شامل لدور النخب السياسية في الاستقرار والتغيير.

**خامساً: هيكلية البحث** ينقسم البحث إلى مبحثين: الأول يناقش دور النخب السياسية في استقرار تونس بعد ٢٠١١، والثاني يستعرض الرؤية المستقبلية لدورها في التحولات السياسية القادمة.

## المطلب الاول

## دور النخبة السياسية في استقرار تونس بعد ٢٠١١

### اولا: دور حركة النهضة

امتلكت حركة النهضة فرصة ثمينة لتعزيز موقعها والاستفادة من التحولات السياسية من الحراك الشعبي وذلك لأسباب تتعلق بالسياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ونتيجة لذلك تمكنت الحركة من اجتياز اختبار المرحلة الانتقالية بنجاح، رغم مواجهتها العديد من العراقيل والصعوبات التي كادت ان تؤدي الى فشل المرحلة بأكملها[١] فقد اسفر الحراك الشعبي في تونس بعد ١٤ يناير عن تحول كبير في وجود حركة النهضة داخل المجتمع التونسي ويظهر ذلك من خلال [٢]:

١.انتقال الحركة من مرحلة النفي والاقصاء والعمل السري الى مرحلة العمل السياسي التونسي .

٢.تبني الحركة برنامجا انتخابيا يهدف الى توسيع قاعدة مناصريها واستقطاب دعم شعبي اوسع .

٣.إعادة هيكلة التنظيم الداخلي للحركة لاستعادة حيويتها وتعزيز مشاركتها الفاعلة في المشهد السياسي التونسي .

٤.تولي الحركة السلطة بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي وتشكيلها لحكومة ائتلافية كأول حركة ذات طابع اسلامي تتولى الحكم في تاريخ تونس .

لقد برز الدور الحاسم للنخبة السياسية داخل حركة النهضة خلال مؤتمرها التاسع عام ٢٠١٢، حيث ظهرت الخلافات الأيديولوجية بين التيار المتشدد الداعي لاعتماد الشريعة أساساً للتشريع، والتيار البراغماتي المنادي بالمرونة السياسية، ورغم هذا الانقسام، تمكنت القيادة من احتوائه والحفاظ على وحدة الحزب، إدراكاً منها لأهمية الاستقرار الداخلي في سياق سياسي انتقالي. كما ساهمت المشاركة في الحكم بعد ٢٠١١ في إعادة تموضع الحركة سياسياً، لتغلب لغة التوافق والشراكة مع المكونات العلمانية، وقد انعكس هذا السلوك النخبوي المرن في تعزيز الاستقرار السياسي وتجنب الصدامات الحادة خلال مرحلة ما بعد الثورة[٣]

فقد كان موقف حركة النهضة احد اهم عوامل نجاح التجربة التونسية مقارنة مع غيرها من الدول التي شهدت حراكا شعبيا في تلك الفترة ،فلم تكن الأيديولودجيا او الالتزام العقائدي هي العامل الحاسم في خيارات النهضة خلال المفاوضات مع باقي الاطراف السياسية، بل كان ذلك نتيجة لنظرة استراتيجية هدفت الى حماية التجربة الديمقراطية الوليدة من الانهيار فقد اعتمدت النهضة نهجا واقعيا وبراغماتياً في استراتيجيتها السياسية حيث ان حركة النهضة قد حسمت هذه القضية مبكرا وامتنعت عن جعلها محورا للصراع السياسي طول الفترة الانتقالية، بل على العكس، حرصت النهضة على احترام التنوع الثقافي والايديولوجي في المجتمع التونسي واكدت انها لا تنصب نفسها وصية على الاسلام او متحدثة باسمه[٤]

استطاعت حركة النهضة أن تعود بقوة إلى المشهد السياسي التونسي، وتمكنت من حصد أعلى الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي عقب الثورة التونسية عام ٢٠١١، وأسهم في ذلك الانضباط التنظيمي والحافز الأيديولوجي الذي تتمتع به حركة النهضة، وقدرتها على تقويت نشوء النزاعات والصراعات الأيديولوجية، واهتمامها بشعارات ومطالب الثورة واستطاعت أن تستثمر حالة التشتت التي عانت منها الأحزاب اليسارية والتقدمية حيث تجاوز عدد الأحزاب المتقدمة إلى الانتخابات المائة حزب، كما تميزت بقدرتها على استقطاب قطاعات واسعة من الشباب والمرأة والكفاءات المستقلة، إلى جانب ما تعرضت له من اضطهاد في عهد زين العابدين بن علي، وما اكتسبت جراء ذلك من تعاطف شعبي وجماهيري إن هذا الصعود السريع لحركة النهضة كقوة مهيمنة ضمن النخبة السياسية الجديدة قد أسهم في إعادة تشكيل التوازنات السياسية، لكنه في

الوقت نفسه زاد من منسوب الاستقطاب، وهو ما ترك أثراً مباشراً على الاستقرار السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية[٥]

خلال العام ٢٠١٣، تفاقم الاستقطاب داخل النهضة، وفي تونس عموماً، ما أشعل أزمة في التجربة الديمقراطية الوليدة في البلاد وفي تموز/يوليو، نزلت المعارضة اليسارية إلى الشارع وهددت بالانسحاب من المجلس الوطني التأسيسي وعرقلة صياغة الدستور، اندلعت هذه الاحتجاجات رداً على الاغتيال السياسي لاثنين من قادة اليسار، شكري بلعيد ومحمد براهمي، في شباط/فبراير وتموز/يوليو ٢٠١٣ على التوالي وعلى تصاعد هجمات السلفيين المُتشددين ضد قوات الأمن ومؤسسات الدولة. وفي هذه الأثناء في ٣ تموز/يوليو، أُطيح بالحكومة التي ترأستها جماعة الإخوان المسلمين في مصر في انقلاب عسكري أنهى عهد اللحظة الديمقراطية في البلاد.٢٥ وحينها أدرك حزب النهضة أن عليه التخلي عن بعض المواقف الإيديولوجية للحفاظ على المسيرة الديمقراطية وحماية نفسه من مصير مماثل لزملائه الإسلاميين في مصر وهكذا، بدأ الحزب بإبرام التسويات مع ممثلي النظام القديم في وقت لاحق من ذلك العام، خلال حوار وطني لم يسبق له مثيل في تونس، هذا التحول في سلوك حركة النهضة يظهر برغماتية النخب التونسية وقدرتها على التكيف، مما ساهم في تجنب الفوضى واستقرار نسبي ساهمت في الحفاظ على المسار الانتقالي[٦] ولمعرفة موقف حركة النهضة من قضايا الديمقراطية والتعددية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية يجب العودة الى الادبيات الفكرية للحزب منذ تأسيسه، خاصة الى افكار منظر الحزب ورائده الفكري "راشد الغنوشي"، فقد ساهمت الحركة ممثلة ب( الغنوشي) في توضيح رؤيتها الفكرية في العديد من القضايا اهمها[٧]:

١.**الديمقراطية:** يرى الغنوشي ان الديمقراطية "جملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من اجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيدا عن القهر وعلى اساس المساواة في المواطنة حقوقا وواجبات ، على اعتبار ان الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي ،مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدرا لشرعية السلطة ،وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة" وينتقد الغنوشي بشدة الحركات الاسلامية التي تتخذ موقفا معادياً للديمقراطية، معتبراً اياها متعارضة مع الاسلام لأنها وفق رؤيتهم تمثل حكم الشعب بدلا من حكم الله، ويصف الغنوشي هذا الموقف بأنه تحريف للحقيقة ،إذ يرى ان هذا التيار ينظر الى الشريعة كمنظومة مغلقة لا مجال فيها للاجتهاد، بينما في الحقيقة توفر النصوص الشرعية توجيهات عامة وتمنح العقل مساحة للإبداع والاجتهاد ،كما ويؤكد الغنوشي أن "حكم الله" يتجلى في نصوص القرآن والسنة، التي تحتاج الى عقول بشرية لفهم مقاصدها ومعانيها ، كما يشير الى ان هدف الشريعة هو

تحقيق مصالح الناس ودرء الضرر عنهم مما يستدعي من البشر الاجتهاد لتحويل هذه النصوص الى آليات ونظام سياسي يخدم المجتمع ويدير شؤونه بفعالية ،ويرى الغنوشي أن الديمقراطية توفر للشورى الادوات التي تعبر عن ارادة الامة وتجعل منها آلية لمنع الاستبداد والتفرد بالسلطة مما يمنح الشعب القدرة على محاسبة الحكام، وتتيح الديمقراطية للناس حرية اختيار ممثليهم ، وتسمح للأحزاب بعرض اجتهاداتها وافكارها ليتسنى للشعب اختيار من يراه مناسب لتطبيقها، كما تفتح الديمقراطية المجال امام المعارضة لممارسة انشطتها بحرية وتترك الباب مفتوحا لاحتمال وصولها الى السلطة وتطبيق برامجها ، وفي المرحلة الانتقالية يؤكد الغنوشي على اهمية الديمقراطية التوافقية لتحقيق التوافق بين مختلف الاطراف ،مشيرا الى ضرورة تجنب الصراع وضمان التمثيل العادل لكل من الأقليات والمرأة [٨].

يتضح من ذلك أن حركة النهضة تتبنى الديمقراطية كمنهج للحكم ، رغم إدراكها لبعض جوانب قصورها كونها نابعة من السياق الغربي، إلا انها ترحب بأي افكار إسلامية تطرح آليات تعبر عن إرادة وسلطة الشعب، وقد ابدت النهضة التزامها بالديمقراطية منذ نشأتها، حيث نبذت العنف واعتمدت الحوار واعلنت نفسها حزبا سياسيا يعمل وفق القوانين التونسية .

٢.**التعددية:** اظهرت حركة النهضة قبولها المبكر لقواعد الديمقراطية والتعددية السياسية في تونس، ففي عام ١٩٨١ عندما كانت تعرف باسم "حركة الاتجاه الاسلامي"، تقدمت بطلب للاعتراف بها كحزب سياسي بموجب قانون الاحزاب التونسي واعلنت عن التزامها بقبول نتائج الانتخابات دون اعتراض او تحفظ ،كما ابدت استعدادها للتحالف مع احزاب اخرى بما فيها الاحزاب العلمانية ، وقد تجسد هذا الموقف من خلال مشاركتها في ائتلاف الترويكا[*] مع احزاب علمانية بعد انتخابات المجلس التأسيسي عام ٢٠١١ ، وكذلك من خلال انضمامها الى الحكومة التونسية عام ٢٠١٥ الى جانب احزاب علمانية وليبرالية[٩] .

٣.**المشاركة السياسية للمرأة:** اجرت حركة النهضة مراجعات فكرية بشأن موقفها من عمل المرأة وتعليمها بهدف توسيع قاعدتها الجماهيرية والاجتماعية وتأكيد مرونة خطابها وتوافقها مع الحداثة مع الحفاظ على كرامة المرأة، وقد ادركت الحركة اهمية إشراك المرأة لتحقيق نتائج تدعم استمرارية تنظيمها، خاصة في ظل اعتقال ونفي عدد من قياداتها ،كما ان هذا التطور في الخطاب يعكس وعي الحركة بأهمية العنصر النسائي ضمن هيكله التنظيمي، كما اعلنت الحركة عن حاجتها الى قيادات نسائية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والنقابية تتمتع بوعي ورؤية عميقة للتعامل مع تحديات العصر مع التزامها بالقيم والاخلاقيات العامة[١٠].

يمثل هذا التطور في خطاب النهضة جزءاً من تحول أعمق في بنيتها وسلوكها السياسي، ظهر بوضوح خلال الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤ حيث كانت محطة حاسمة في مسار النخبة السياسية التونسية، حيث شهدت تراجعاً واضحاً لحركة النهضة وصعود حزب نداء تونس إلى الصدارة غير أن النهضة، باعتبارها جزءا فاعلاً من النخبة، أظهرت قدراً كبيراً من البراغماتية السياسية، حيث قبلت بمنصب وزاري واحد فقط رغم الإحباط الذي انتاب قواعدها، وذلك انطلاقاً من قناعة قياداتها بأن القبول بالتنازلات هو السبيل لترسيخ التحول الديمقراطي وضمان الاستقرار السياسي، وفي هذا السياق، رأت النهضة أن انتخابات ٢٠١٤ كشفت عن تقارب بين الديني والعلماني، حيث خفف الإسلاميون من حدة خطابهم الديني، في حين أظهر نداء تونس جانباً دينياً في حملته الانتخابية، مما ساهم في إنتاج خطاب توافقي أكثر قبولاً في المشهد السياسي هذا التلاقي في الخطاب والسلوك السياسي بين أطياف النخبة المتعارضة أيديولوجياً شكل أرضية جديدة للاستقرار السياسي النسبي، وأبرز دور النخبة، وفي مقدمتها النهضة، في إدارة الخلاف ضمن أطر سلمية وتوافقية(١١)

برزت مرونة النخب التونسية بعد عام ٢٠١١ ضمن استقرار نسبي للدولة التونسية حيث تبنى المكون الاسلامي المتمثل في حركة النهضة من تغير الخطاب الإسلامي وتبني مقاربة حداثية تحديدا في مهمة صياغة الدستور، وقامت بالإبقاء على الفصل الأول من دستور ١٩٥٩(*) حيث وضع هذه الهوية الدينية ضمن إطار دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، دون فرض الشريعة كمصدر وحيد للتشريع، واعتبرت أن هذا الفعل لا يحمل أي تنازل عن أمور الدين وهو ما يبرز تمكن الحركة كحزب اسلامي من التوفيق بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية والتعددية كما قامت حركة النهضة كذلك بتسوية الخلافات القائمة ونقاط التباين والاختلاف حول عملية الدسترة الجديدة وأهمها طبيعة الدولة والدين والشريعة والهوية فقد حسم الدستور الجديد مسألة طبيعة الدولة، وذلك من خلال التأكيد على مدينتها(١٢) وتعد تجربة حركة النهضة التونسية من الناحية الزمنية جد قصيرة خصوصا في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية لتونس بعد الثورة ، وانطلاقا من هذه النقطة والى جانب ما لاقته الحركة من معارضة التيار العلماني القوي نسبيا في تونس يحسب لها مشاركتها وبقائها ضمن الطواقم للحكومية التي مرت على تونس بعد الثورة وبقائها في صدارة المشهد السياسي التونسي الى جانب تصدر قوائمها للانتخابات البلدية وهو ما يبرز اقتناع الشعب التونسي بالطرح التصالحي والمعتدل مع كافة أطياف الساحة السياسية التونسية وهو الحل الذي تراه حركة النهضة التونسية للخروج بتونس من الأزمة السياسية(١٣)

يمكن القول حسب ما سبق في تجربة النخب التونسية لحركة النهضة تظهر رواية مزدوجة: فمن جهة ساهمت في الاستقرار الأولي من خلال تنازلاتها الحاسمة في الحوار الوطني وقبولها بدولة مدنية، مما جنب تونس الانزلاق نحو العنف، ومن جهة أخرى، أصبحت مصدرا لعدم الاستقرار بسبب قصورها في الحوكمة وصراعاتها الداخلية، وخياراتها الاستراتيجية التي أدت إلى تآكل الثقة الشعبية وتدهور الأوضاع هذا التناقض يسلط الضوء على التحديات العميقة لترسيخ الديمقراطية، حيث لا تضمن النجاحات الأولية الاستقرار على المدى الطويل دون تكيف مستمر وحوكمة فعالة ومسؤولة.

**ثانيا: دور المؤسسة العسكرية:** حققت تونس في سنوات قليلة عقب ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ (التي اسقطت نظام زين العابدين بن علي)،نموذجاً مميزاً في مسار الربيع العربي حيث احرزت تقدما ملحوظا في عملية التحول الديمقراطي التي تهدف الى تحقيق الانفتاح السياسي، حيث إن هذا النجاح لم يكن ليحدث دون توفر عدة عوامل اساسية اسهمت في تأسيس دعائم الديمقراطية بعد رحيل بن علي فمن ناحية لعبت النخب السياسية والقوى الاجتماعية دورا في تجنيب البلاد ازمات سياسية حادة كالتي شهدتها دول اخرى مثل ليبيا وسوريا، ومن ناحية اخرى كان للمؤسسة العسكرية دور حيوي وايجابي خلال المرحلة الانتقالية سواء اثناء الثورة او في الفترات التي تلتها وخاصة بعد تعقيد المشهد السياسي عقب انتخابات المجلس التأسيسي[١٤] لم تعترض المؤسسة العسكرية التونسية على سقوط نظام بن علي، ورفضت استخدام القوة لحمايته خلافاً لما حدث في بعض الدول الاخرى بل ابدت القيادة العسكرية دعمها للانتقال الديمقراطي منذ البداية، إذ رفض الجيش تنفيذ اوامر بن علي بقمع المتظاهرين مما ادى الى وضع قائد الاركان رشيد عمار تحت الاقامة الجبرية وفي الوقت ذاته ،وبينما استخدمت الاجهزة الامنية القوة المفرطة ضد المحتجين ،تبنى الجيش موقفا مغايرا وذلك عندما تولى حماية المواطنين والممتلكات العامة، خصوصاً بعد فرار بن علي وانسحاب قوات الشرطة من المشهد، وعقب الاطاحة ببن علي، رفض الجيش التونسي الاستيلاء على السلطة واختار تسليمها لهيئات مدنية مؤقتة حفاظا على مكتسبات الثورة ويعكس هذا القرار العقيدة الراسخة للمؤسسة العسكرية التونسية في احترام السلطات المدنية الشرعية ورغم ان السلطة كانت في متناول الجيش حينها ،إلا ان قيادته ابت ذلك دعما لمسار التحول الديمقراطي وإيمانا بمبادئ الديمقراطية، إذ لم يقتصر الدور الايجابي للجيش على فترة الثورة، بل امتد الى التعامل مع الازمات السياسية اللاحقة، مثل الخلاف بين حكومة الترويكا والمعارضة، فرغم الضغوط التي مورست عليه من بعض الاطراف المعارضة للإطاحة بالحكومة المنتخبة إلا ان الجيش التونسي قد اختار الحياد مستنداً بذلك الى نهجه التاريخي وذلك بعدم

التدخل في السياسة منذ عهد الحبيب بورقيبة ،ويمكن تفسير هذا الموقف بمهنية المؤسسة العسكرية التونسية ورغبتها في الابتعاد عن السياسة، وهو موقف تعزز نتيجة سنوات التهميش التي عانتها خلال حقبة بن علي ويشير الواقع الى إن الجيش لم يبدي رغبة في تولي السلطة، بل ركز جهوده على تحقيق الاستقرار وحماية مؤسسات الدولة ودعم الشرعية الدستورية وقد تجلى ذلك في ملاحقة افراد الامن الرئاسي واتباع النظام السابق المتورطين في العنف إضافة الى تعاونه مع الشرطة واللجان الاهلية لحماية الارواح والممتلكات كما اضطلع الجيش بدور كبير في تأمين الحدود البرية مع ليبيا والجزائر لمنع تسلل جماعات تهدف الى إثارة الفوضى[١٥]، لقد ساهمت النخبة العسكرية التونسية في تسهيل انتقال ديمقراطي مستقر نسبياً من خلال عدة جوانب[١٦]:

١.عدم التدخل في عام ٢٠١١: لقد كان قرار الجيش التونسي الحاسم بالامتناع عن اطلاق النار على المتظاهرين واخذ بالحياد وفي السماح بالإطاحة السريعة ببن علي ومنع العنف وقد خلق هذا مساحة سياسية ضرورية لبدء انتقال ديمقراطي بقيادة مدنية، مما ميز تونس عن مسارات الربيع العربي الأكثر عنفاً.

٢.دعم الجيش التونسي العملية الانتخابية طوال الفترة الانتخابية التي شهدتها تونس، حيث شارك في تأمين مراكز الاقتراع وضمان نقل صناديق الاقتراع، واعتبر هذا الدعم اللوجستي ضمانا للإرادة الشعبية في بعد عام ٢٠١١.

٣. القوات المسلحة التونسية عادت إلى ثكناتها ولم تتدخل في الحياة السياسية للبلاد بعد ثورة التونسية لهذا السبب، تُعد تونس استثناءً، بالنظر إلى ما حدث في مصر والجزائر، حيث استولى الجيش على السلطة[١٧]

يمكن القول ان يرجع السبب في ذلك الى ان أي محاولة من الجيش للسيطرة على الحكم قد تفقده احترام الشعب التونسي وتؤدي الى احتقان سياسي واجتماعي جديد ولأن مطلب الثورة الاساسي كان بناء مجتمع ديمقراطي يعزز سلطة القانون ويحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وعليه، فإن حياد الجيش عن السياسة يعزز مصداقيته ويسهم في تحقيق الاستقرار السياسي ، خاصة ان مصلحته الحقيقية تكمن في انتقال سلمي للسلطة يتيح له التركيز على دوره الامني ، اثبتت التحولات الكبرى في تونس ان تهميش الجيش في عهد بن علي اثر سلبا على النظام نفسه، بينما اظهرت المؤسسة العسكرية انها عامل اساسي في التغيير السياسي بدءا من الاطاحة ببورقيبة وصولا الى بن علي، وعلى الرغم من ذلك ،اظهر الجيش التونسي التزامه بضمان الانتقال السلمي

للسلطة ، بعيداً عن النزعة الانقلابية مما رسخ تجربة فريدة في العلاقات المدنية العسكرية بالعالم العربي تقوم على حفظ الامن والاستقرار مع الابتعاد عن الطموحات السياسية[١٨].

**ثالثاً: المجتمع المدني:** اسهمت الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اواخر ٢٠١٠ في تحفيز الفاعلين الاجتماعيين على العمل من اجل إحداث تغييرات جذرية في اوضاع بلدانهم وقادت حركات المجتمع المدني هذه الجهود لتلعب دوراً اساسياً في الاطاحة بالأنظمة السياسية القائمة وفي ظل تعثر المرحلة الانتقالية، اظهرت منظمات المجتمع المدني قدرات متميزة، من خلال مساهمتها في صياغة رؤى للإصلاح السياسي وسعت الى تحقيق الاستقرار من خلال التوسط لحل الخلافات بين الاطراف السياسية، كما لعبت دورا بارزا في تقديم حلول للحالة الحكومية، وتشكيل فرق لإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية [١٩]، لعبت الجمعيات والمنظمات التاريخية ، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ،وهيئة المحامين، وجمعية القضاة، وجمعية النساء الديمقراطيات دوراً محوريا في دعم العملية الانتقالية حيث تعاونت هذه المنظمات مع الاحزاب السياسية لتيسير المرحلة الانتقالية الاولى مما جعل المجتمع المدني ركيزة اساسية في انجاح انتخابات المجلس الوطني التأسيسي .ومع تكرار الازمات ظهرت الحاجة الى مجتمع مدني قوي يسهم في منع الانزلاق نحو الفوضى والعنف [٢٠].

كما ويعتبر المجتمع المدني ركيزة اساسية في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الديمقراطية داخل الدولة الحديثة حيث يؤدي دوراً محورياً في تعميم الخدمات الاجتماعية ودعم مؤسسات الدولة ،ومراقبة ادائها في آن واحد[٢١]. وقد اشارت التقارير الرسمية في تونس الى وجود نحو ٩٦٠٠ منظمة مجتمع مدني قبل الثورة الشعبية في اواخر ٢٠١٠، ومع حلول عامين بعد الثورة تم تسجيل ٢٦٠٠ منظمة جديدة ليصل العدد الاجمالي الى ١٦,٠٠٠ منظمة بنهاية عام ٢٠١٥ [٢٢].وقد لعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في إنجاح الثورة التونسية ، فبعد ان انطلقت الثورة بطابع عفوي توسعت قاعدتها المجالية والاجتماعية وشملت بين صفوفها الحقوقيين والنقابيين والطبقات الوسطى، واتحادات الطلاب في المدن والقرى وصولاً إلى العاصمة ، مما اسهم في إنضاج الثورة حتى تحقق اول اهدافها برحيل الرئيس التونسي في ١٤ يناير ٢٠١١ ، لتدخل البلاد في مرحلة سياسية جديدة مختلفة عن الفترات السابقة، وهي مرحلة الانتقال الديمقراطي التي برز فيها بوضوح دور المجتمع المدني [٢٣]، وقد لعبت هذه المنظمات دوراً ريادياً في طرح قضايا العدالة الانتقالية ومع انتشار ثقافة العدالة الانتقالية، انضمت منظمات اخرى الى هذا المسار مثل الرابطة التونسية لحقوق الانسان وهيئة المحامين والجمعية التونسية للقضاة إلى جانب بروز

جمعيات حديثة مثل الرابطة التونسية للمواطنة ومركز تونس للعدالة الانتقالية والشبكة الوطنية للعدالة الانتقالية ، وتمحورت مهام هذه الجمعيات حول المطالبة بتحقيق العدالة الانتقالية ، والتوعية بأهميتها ونشر سياساتها وشرح آلياتها وذلك لما لها من دور في كشف الحقائق وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات السابقة ومحاسبتهم وجبر ضرر الضحايا وتعويضهم مادياً ومعنوياً وقد تحمل المجتمع المدني مسؤولية دعم مسار العدالة الانتقالية ،حيث وقف الى جانب القوى الوطنية الداعمة لعمل هيئة الحقيقة والكرامة التي انيطت بها مهام التحقيق في الانتهاكات السابقة ،كما اكدت منظمات المجتمع المدني على ان دعم الهيئة ومساندتها هو شرط اساسي لاستكمال المرحلة الانتقالية في تونس وهو امر جوهري لتثبيت ركائز النظام الديمقراطي القائم على احترام حقوق الانسان [٢٤].

في سياق اخر لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في تعزيز الوعي بأهمية الانتخابات الديمقراطية وضمان نزاهتها ،حيث قامت عدة ائتلافات مدنية بتعبئة وتدريب آلاف المراقبين ،خاصة من فئة الشباب والنساء وتولت عمليات مراقبة الانتخابات وإعداد التقارير حولها وتقديم توصيات بشأن اي خروقات تم رصدها ومن ابرز هذه الائتلافات :مراقبون ،عتيد، شاهد ، واوفياء، وعلى الرغم من ان هذه الجهود قد تبدو شكلية او بسيطة من منظور المراقبين الدوليين إلا ان مشاركة مئات الالاف من التونسيين والتونسيات لأول مرة منذ نصف قرن في انتخابات حرة ونزيهة بعيداً عن تأثيرات السلطة الاستبدادية ،كانت حدثاً فارقاً في تاريخ تونس السياسي، حيث تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي لصياغة دستور جديد بعيد عن الشرعية الدستورية للنظام السياسي من دون اي ضغوط سياسية او امنية [٢٥]. وقد تميز المجتمع المدني التونسي بقدر كبير من الحيوية والديناميكية وهو ما انعكس في دوره الإيجابي في تحقيق التوافق الوطني وتجاوز حالة الاستقطاب بين مختلف الاطراف السياسية وكان لهذا الدور اثر بالغ في تحصين المسار الانتقالي ،حيث لعبت اربع منظمات مدنية كبرى دوراً محورياً في هذا الإطار وهي [٢٦] :

١.الاتحاد العام التونسي للشغل

٢.الهيئة الوطنية للمحامين

٣.الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

٤.الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

لقد ساهمت هذه المنظمات في رعاية حوار وطني شامل بين الفرقاء السياسيين في اكتوبر ٢٠١٣، مما ادى الى حل الخلافات الجوهرية بين القوى السياسية والإسراع في تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وبفضل هذا الجهد الكبير ،حصل الرباعي الراعي للحوار

الوطني على جائزة نوبل للسلام لعام٢٠١٥[٢٧] تقديراً لدورهم في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس ، ومن هنا تميزت منظمات المجتمع المدني في تونس بالمرونة والحفاظ على استقلاليتها النسبية والحياد المدني مع تمسكها بحقوقها المدنية والقانونية حتى وإن تأخرت في الحصول عليها[٢٨].

**رابعا: شخصية الرئيس قيس سعيد:** في ١٣ تشرين الأول ٢٠١٩م، فاز قيس سعيد[*]، حقق قيس سعيد فوزاً في انتخابات الرئاسة كمرشح مستقل غير مرتبط بالأحزاب السياسية ولم يمتلك برنامجاً سياسياً محدداً، إذ ركزت حملته الانتخابية على شخصيته ومصداقيته وتأييده للثورة، كما تميز بخطاباته المباشرة مع الشعب ويعدُّ فوزه دليلاً على ميول الرأي العام في الانتخابات الرئاسية لصالح المرشحين المستقلين الذين ليس لهم صلة بتجاذبات الأحزاب السياسية في البرلمان[٢٩]، وفي ٢٥ من تموز عام ٢٠٢١، أعلن قيس سعيد إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وتولي رئاسة النيابة العامة، وإعفاء عدد من الوزراء، بما في ذلك وزراء الداخلية والعدل والدفاع، وتعطيل العمل بعدة مؤسسات في الدولة، وقد تَّم الإعلان عن هذه القرارات بحضور قادة من الجيش والأمن، والتي أثارت استغراب القيادات السياسية هذا الحدث لم يحدث من قبل في الأجهزة الأمنية نظراً لحيادها ومحل ثقة التونسيين على مدار السنوات التي تلت التغيير، وعليه، فإن هذه القرارات التي وصفها سعيد بـ "الاستثنائية" تعتبر انقلاباً من قبل الرئيس الحالي[٣٠]، وعند وصوله إلى الحكم، كان قيس سعيد صريحاً في موقفه المعارض لشكل النظام الحالي الذي أقره دستور ٢٠١٤، وأعرب عن نيته لتغييره، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها[٣١]:

١.استشراء الفساد داخل النخبة السياسية وتغول الأحزاب، وتحوّل مجلس النواب إلى ساحة للتجاذبات بدلا من التشريع، إلى جانب تغلغل الفساد في القضاء وغياب الحسم في الملفات الحساسة، مما عمّق الإحباط الشعبي خاصة بعد أزمة كورونا من هنا، سعى إلى إعادة تشكيل النخبة السياسية من خلال أدوات دستورية "استثنائية"، ركزت السلطة في يده، وأعادت هندسة النظام السياسي على أسس فردية وشعبوية.

٢.استشراء الفساد في قطاعات حيوية في الدولة منها داخل الطبقة السياسية و في التزوير الانتخابي وحتى القضاء الذي عده المفصل الرئيسي للعدالة عبر تركهم الملفات قضائية متروكة لعدة سنوات من دون حسم سبب الوساطات والنفوذ واحتجاج الشعب بشكل مستمر للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية والصحية، وخاصة بعد أزمة فيروس كورونا، ساهمت هذه المقاربة في

تهدئة الاحتقان السياسي وفرض نوع من "الانضباط المؤسسي، مما يجعل نخبة قيس سعيد رغم شرعيتها الشعبية في معادلة الاستقرارر داخل تونس[٣٢]

لقد مثل قيس سعيد نموذجا لنخبة سياسية شعبية ، يمكن فهم تعاطيه مع الثورة التونسية باعتبارها انتفاضة شعبية تلقائية، ليس لها مرجعية أيديولوجية، وهو ما يعكس رؤيته الرافضة للنخب التقليدية والأطر الحزبية الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على مسار الانتقال الديمقراطي واستقرار النظام السياسي في تونس[٣٣]

يمكن تصنيف قيس سعيد بأنه شعبوي، إذ يركز على تلبية احتياجات الناس ومطالبهم دون الالتزام بأي فلسفة سياسية محددة، وعلى الرغم من أنه يعتبر نفسه محافظاً ويميل إلى النزعة الوطنية، إلا أنه لا يعتمد على أي فكرة أو نظرية سياسية متكاملة، وهذا ما يجعل من الصعب تصنيفه بشكل دقيق داخل فئة معينة، ومن الأيديولوجيات السياسية[٣٤] ومن خلال الوثيقة الدستورية الجديدة وتصريحات قيس سعيد، يبدو أنَّ السلطة الجديدة التي يريد بناءها تقوم على فكرة الحكم الشعبوية[*]، يُعد قيس سعيد نموذجا لنخبة سياسية غير تقليدية تستند إلى تصور شعبوي يرى في الزعيم تجسيداً لإرادة الشعب، بمعزل عن الوسائط السياسية التقليدية كالأحزاب والطبقات الحاكمة السابقة، وقد ساهم هذا النهج، في إرساء شكل من أشكال الاستقرار السياسي المرتكز على السلطة المركزية والقيادة القوية، حيث منح سعيد لنفسه صلاحيات استثنائية في دستور ٢٠٢٢ مكنته من السيطرة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويعكس هذا النمط من الحكم رؤية ترى أن تحقيق المصلحة العامة لا يتطلب بالضرورة المرور عبر مؤسسات التمثيل الحزبي، بل من خلال علاقة مباشرة بين الزعيم والشعب، تتطلب قدراً عالياً من الثقة والولاء الشعبي، الأمر الذي يبرر استمراره كنخبة فاعلة في المشهد السياسي التونسي، حتى وإن كان مثيراً للجدل في مدى توافقه مع المعايير الديمقراطية التقليدية.[٣٥]

## المطلب الثاني

## الرؤية المستقبلية لدور النخب السياسية في تونس بعد عام ٢٠١١

لقد أدت التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تونس في العقد الأخير إلى تكوين عدة احتمالات حول مستقبل البلاد، جاءت هذه الاحتمالات نتيجة مباشرة لتجمع الإيجابيات والسلبيات التي رافقت المسار السياسي، خاصة بعد الثورة وما تلاها من تحول كبير في طبيعة النظام السياسي والدستوري.

**أولًا: سيناريو الاستمرارية**

يتأسس هذا السيناريو على استمرار الرئيس قيس سعيد في الحكم نتيجة استراتيجيات فعالة اعتمدها لترسيخ سلطته ومركزة القرار السياسي بيده، فعقب الأزمة التي عصفت بالمشهد السياسي التونسي بعد الثورة، وجد سعيد في فشل النخبة السياسية التقليدية مدخلاً لطرح نفسه كبديل قادر على إنقاذ الدولة فقد عانت تونس من نخبة سياسية غير مؤهلة، حديثة التكوين، افتقرت إلى الرؤية السياسية والمهارات المطلوبة لإدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، وانشغلت بصراعات الهوية والانقسامات الإيديولوجية أكثر من انشغالها ببناء مؤسسات فاعلة[٣٦] ويُعزز استمرار الرئيس قيس سعيد في السلطة فرضية "الاستمرارية" وايضاً بسبب تآكل الثقة التي يشعر بها الناس تجاه النخب التقليدية، هذا الأمر أدى إلى رغبة في وجود شخصية "من خارج النظام" تمتاز بالنزاهة والرمزية الوطنية، سعيد جسد هذا النموذج، ليس من خلال برنامجه السياسي، بل من خلال صفاته الأخلاقية وكاريزماه العروبية، جاء انتخابه كفعل احتجاج شعبي ضد النظام السابق لذا، حصل على شرعيته، التي تفسر استمراره على الرغم من بعض الإخفاقات السياسية والاقتصادية[٣٧]، اما خارجياً أصبحت الجزائر فعليا الجدار المتين الذي استند عليه سعيد بكل ثقله حين صرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بعد أقل من ثلاثة أشهر على استحواذ قيس سعيد على كل السلطات: "يبدو أن الأمور دستورية عندهم، ونشهد للرئيس قيس سعيد أنه إنسان مثقف وديمقراطي ووطني إلى النخاع، ولا يمكن أن نحكم عليه بشيء آخر"، مضيفًا أنّ "الذي يمس تونس يمسنا[٣٨] وايضاً عززت تونس بشكل ملحوظ علاقاتها الثنائية مع جمهورية الصين الشعبية في مايو ٢٠٢٤، بدأ الرئيس سعيد زيارته الافتتاحية للصين، حيث قام خلالها بإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية شراكة استراتيجية تشمل مجالات التعاون النقل والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية والبحث العلمي والزراعة، مع إبرام اتفاقيات محددة لاستيراد الحافلات وبناء أنظمة السكك الحديدية[٣٩] تندرج تونس ضمن مبادرة «الحزام والطريق» الصينية كجزء من خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي تتضمن مبادرات تهدف إلى الاستحواذ على الموانئ في جميع أنحاء إفريقيا قارة [٤٠]

اضافة الى الدعم الامريكي، رغم تراجع الثقة الغربية في مسار الانتقال الديمقراطي التونسي بعد قرارات قيس سعيد الاستثنائية في يوليو ٢٠٢١ لا تزال الولايات المتحدة تُبقي على قنوات التواصل والدعم مفتوحة مع تونس، كما يتضح من اللقاء الذي جمع بين الرئيس قيس سعيد ووزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢ في واشنطن، خلال قمة قادة الولايات المتحدة وإفريقيا، حيث عرض سعيد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس، وهو ما

قابله تجديد من الجانب الأمريكي لاستعداد بلاده مواصلة دعم الاقتصاد التونسي، خصوصا في ظل الأزمات الإقليمية والدولية وتم الاتفاق في ختام اللقاء على استمرار التنسيق والمتابعة لملفات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، في إشارة إلى أن واشنطن لا تسعى لعزل تونس، بل لموازنة مواقفها بين الانتقادات السياسية والحفاظ على النفوذ الاستراتيجي[٤١] وايضا تعتبر دول الخليج كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، تونس شريكًا مهمًا في سياستها الخارجية ضمن نطاق نفوذها الإقليمي، كما ترحب في تونس بقيادة الرئيس قيس سعيد ودول الخليج تعتبر تونس شريكًا مفضلًا في الاستقرار الإقليمي[٤٢]

**•مشهد تعزيز الاستقرار السياسي في تونس**

وتتضمن الفرضيات التي تعزز استمرارية الاستقرار السياسي وسلطة الرئيس قيس سعيد في تونس ما يلي:

١.الرئيس سعيّد يستند إلى قاعدة شعبية ناقمة على حكم السنوات العشر السابقة، ويؤكد بدرالدين القمودي النائب بالبرلمان التونسي المعلقة أن سرّ هذا الدعم الشعبي يعود إلى النقمة على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة العقد الماضي، حيث يرى أنصار الرئيس سعيد أن تجميع السلطات بيد "رجل نظيف" أفضل من تقاسمها بين الفاسدين[٤٣]

٢.تزايد الضغوط الغربية على تونس بهدف تعزيز مسار التحول الديمقراطي فيها، حيث تكشف المبادرة التشريعية الأميركية المسماة "قانون حماية الديمقراطية التونسية"، والتي تبناها أعضاء بارزون في مجلس الشيوخ، عن رغبة أميركية في استمرار الاستقرار السياسي في تونس ولكن ضمن إطار ديمقراطي، حيث تم تخصيص ١٠٠ مليون دولار سنويًا لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ لدعم الإصلاحات، ولكن هذا التمويل لن يُفعّل إلا إذا قدمت الحكومة التونسية مؤشرات واضحة على استعادة المسار الديمقراطي، مثل تمكين البرلمان واستقلال القضاء، يمثل هذا التشريع مثالًا على الدعم الخارجي المشروط، والذي قد يسهم في استمرار النظام الحالي مع إدخال تعديلات سياسية تدريجية، مما يعزز فرضية أن بقاء قيس سعيد في الحكم[٤٤]

تمكن الرئيس سعيد من إظهار تقدم ملموس في مكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة، مما ساهم هذا في تنشيط جاذبيته الشعبية وكان الرئيس سعيد قدّم في خطابه، يوم ٢٨ مارس/آذار ٢٠٢١، الصلح الجزائي ليكون آلية بديلة لاسترجاع الأموال المنهوبة ومحاسبة المتورطين بالفساد[٤٥]

**ثانياً: سيناريو التراجع والاخفاق**

يُظهر هذا السيناريو المفارقة الكامنة في التحول الديمقراطي والفشل المتجذر للنخب التونسية، حيث عمدت هذه النخب إلى احتواء الثورة وإقصاء الطبقة الوسطى عن قيادتها، وساور التونسيين المُحبَطين شعورٌ بأن الديمقراطية عاجزة عن تحقيق المطالب التي رفعوها في العام ٢٠١١. وقد استغل سعيّد هذه المشاعر وصاغ دستوراً جديداً في العام ٢٠٢٢، تضمن أحكاماً عدّة مناهضة للقيم الديمقراطية من بينها المرسوم ٥٤ الذي نصّ على معاقبة كل من يتعمّد نشر معلومات مضلّلة بالسجن لمدة خمسة أعوام وبغرامة قدرها خمسون ألف دينار نحو ١٦,٢٠٠ دولار ومنذ ذلك الحين، استُخدم هذا القانون وغيره لاستهداف الأشخاص المعارضين للموقف الحكومي الرسمي، ما أدّى إلى تضييق هوامش حرية التعبير واشتداد حملة الاعتقالات الواسعة التي تطال رموز المعارضة.[٤٦] وتجلى هذا التراجع في سلسلة اعتقالات واسعة طالت صحفيين مثل سونيا الدهماني ومراد زغيدي وبرهان بسيس، إلى جانب زعماء سياسيين بارزين من مختلف التيارات، كغازي الشواشي وعصام الشابي، الذين اعتُقلوا بتهم التآمر ضد أمن الدولة كما لا تزال شخصيات محورية مثل راشد الغنوشي وعبير موسي رهن الاحتجاز، في ظل تغييب دور القضاء، الذي أُخضع بالكامل لإرادة الرئيس، خاصة بعد حل المجلس الأعلى للقضاء وإقالة ٥٧ قاضيًا عام ٢٠٢٢، هذا الانقلاب على استقلالية القضاء، واستخدام القانون كسلاح سياسي، أسهم في إضعاف الضمانات المؤسسية للديمقراطية، وأعاد تشكيل النظام على أسس فردانية، مما يجعل استقرار تونس السياسي هشاً، ومهدداً بالانهيار في حال استمرار هذا النهج السلطوي[٤٧] ويكشف المسار السياسي في تونس بعد ٢٥ تموز/يوليو عن تراجع واضح في النموذج الديمقراطي، حيث استفاد قيس سعيد من تآكل الثقة في النخب السياسية وتفاقم الظروف الاجتماعية والسياسية لتحقيق أجندته السياسية الفريدة وقد أعيد انتخابه بـ ٢.٥ مليون صوت، بنسبة ٩٠.٦٩٩٦%، على الرغم من الإقبال المنخفض نسبياً على التصويت بنسبة ٢٨.٨٩٦%، مما يؤكد اللامبالاة السائدة تجاه الاستفتاء الشعبي، وكما أوضح الكاتب التونسي محمد رامي عبد المولي، أعربت «جماهير الناخبين» عن دعمها لسعيد بدون إطار متماسك أو مبادرة موحدة لقد استغل الرئيس هذا الظرف لتنفيذ مناورة مخالفة لأحكام الدستور تحت ستار الشرعية القانونية، مما يدل على خروج واضح عن المسار الديمقراطي[٤٨]، ورغم أن النخب التونسية قد ساهمت في تتويج الفترة الانتقالية بصياغة دستور توافقي، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية من أجل تثبيت أركان نظام ديمقراطي، لكن عانت النخبة السياسية في تونس عشية مغادرة بن علي" التراب التونسي حالة من التشرذم والاضطراب والضبابية وعدم اليقين ويفسّر ذلك بغياب الممارسة الديمقراطية في تونس

طيلة عقود عدة، فالممارسة الديمقراطية تستلزم حضور نخب سياسية واعية وفاعلة والنخب السياسية تحتاج لبيئة ديمقراطية من أجل أن تكون مؤثرة وفعالة[٤٩]

**•مشهد تراجع الاستقرار السياسي في تونس**

وتتضمن الفرضيات التي تعزز تراجع الاستقرار السياسي وتقلص سلطة الرئيس قيس سعيد في تونس ما يلي:

١.إن وصول قيس سعيد إلى رئاسة الجمهورية وما تلاه من تركيزه للسلطة التنفيذية والتشريعية في يده عقب قراراته التي شملت حل البرلمان، يعكس منحىً واضحاً نحو التفرد بالحكم، وقد ترافقت هذه التحولات مع مواقف متشددة تجاه منظمات المجتمع المدني، حيث عبر سعيد في أكثر من مناسبة عن رفضه لدور هذه المنظمات، واعتبرها واجهات لتمويل الأحزاب السياسية، وأذرعاً للوبيات دولية تهدف إلى التأثير في القرار السيادي الوطني، وأثارت هذه التصريحات استياء عدد من الجمعيات المدنية، حيث أعلنت عشرات الجمعيات الكبرى رفضها المساس بدورها الذي يُعد من المكاسب الديمقراطية المهمة التي تحققت بعد الثورة، لما يتضمنه من ضمانات تتعلق بحرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها، إضافة إلى تأكيده دعم منظمات المجتمع المدني وضمان استقلاليتها[٥٠]

٢.أدى تركز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية إلى موجة رفض سياسي واسع، إذ عبرت معظم الأحزاب التونسية، حركة النهضة وصفت قرارات سعيد بأنها "لا سند لها من القانون والدستور واعتبر راشد الغنوشي أنها تمثل انقلاباً على الدستور والثورة والحريات" ، كما ائتلاف الكرامة أعلن موقفاً منسجماً مع النهضة، واعتبر ما حدث "انقلاباً خطيراً وفاضحاً على الشرعية الدستورية، معبراً عن "رفضه المطلق" للقرارات، ومستنكراً توظيف المؤسستين العسكرية والأمنية" لتعطيل البرلمان، ايضا رفض العديد من القانونيين تأويلاته الدستورية انعكس ذلك في تفكك المشهد السياسي، وتزايد الشعور بعدم جدوى المشاركة السياسية، لدى المعارضة، ما قد يفتح الباب أمام تحركات احتجاجية جديدة[٥١]

٣.تشهد تونس تدهورا كبيرا في جودة الخدمات العامة، بسبب الأزمة المالية وفشل الدولة في تأمين التمويل الكافي، الأمر الذي أجبرها على تنفيذ سياسة التقشف مقابل قرض بقيمة ١.٩ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، ايضا تشهد ارتفاع معدل التضخم إلى ٩.٢% ، مع ارتفاع تكاليف بعض المواد الغذائية بأكثر من ٢٠% وايضا بلغ معدل البطالة ١٦.١٪، بما في ذلك ٢٣.١٪ بين الأفراد الحاصلين على شهادات جامعية و ٤٠.٢٪ بين الشباب الذين تتراوح

أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما إلى جانب زيادة هجرة الكفاءات بسبب تفاقم الظروف المعيشية، وكل ذلك ينذر باحتمال حدوث مزيد من الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار[٥٢]

**الخاتمة**

يمكن القول إن تجربة تونس بعد عام ٢٠١١ قد مثلت نموذجاً فريداً في سياق الربيع العربي، حيث لعبت النخب السياسية بمختلف أطيافها دوراً محورياً في إدارة المرحلة الانتقالية وتجنب البلاد الانزلاق نحو الفوضى، وقد أظهرت حركة النهضة، كجزء من النخبة الإسلامية، مرونة سياسية مكنتها من الانتقال من مرحلة المعارضة إلى المشاركة في الحكم، مع الحفاظ على التوافق مع القوى العلمانية، كما كان للمؤسسة العسكرية دور حاسم في ضمان الاستقرار من خلال التزامها بالحياد ورفض التدخل في الشأن السياسي، مما ساهم في ترسيخ السلم الأهلي، ومن جهة أخرى برز المجتمع المدني كفاعل رئيسي في تعزيز المسار الديمقراطي، من خلال دوره في الحوار الوطني ومراقبة الانتخابات وأن وصول قيس سعيد إلى السلطة كشخصية مستقلة أثار تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية التونسية، خاصة بعد قراراته الاستثنائية التي ركزت السلطة في يديه، مما يعكس تحولاً نحو الحكم الشعبوي على حساب المؤسسات الدستورية، وعلى الرغم من النجاح النسبي للنخب التونسية في تحقيق الاستقرار السياسي خلال العقد الماضي، فإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والانقسامات السياسية تظل عقبات كبرى أمام استدامة هذا الاستقرار، مما يفرض على النخب الحالية والمستقبلية ضرورة تبني رؤية إصلاحية شاملة تعزز الحوكمة الرشيدة وتعيد الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

**الاستنتاجات**

١.نجحت النخب التونسية، وخاصة حركة النهضة، في تحقيق استقرار نسبي عبر تبني منهج توافقي مع القوى العلمانية، مما جنب تونس مصيراً مشابهاً لدول عربية أخرى شهدت صراعات دموية.

٢.أظهرت المؤسسة العسكرية التزاماً واضحاً بالحياد السياسي، مما ساهم في حماية المسار الديمقراطي وضمان انتقال سلمي للسلطة.

٣.لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في تعزيز الديمقراطية من خلال آليات الحوار الوطني ومراقبة الانتخابات، مما أكسبه شرعية محلية ودولية

٤.مثلت سياسات قيس سعيد انزياحاً عن النموذج التوافقي نحو الحكم الفردي، مما أثار مخاوف من تراجع المكاسب الديمقراطية، خاصة مع تقييد الحريات وتهميش المعارضة.

٥.تواجه تونس تحديات اقتصادية حادة، مثل البطالة والتضخم، والتي قد تهدد الاستقرار إذا لم يتم معالجتها عبر سياسات تنموية شاملة.

٦.يحتاج النظام السياسي إلى إعادة توازن بين سلطات الرئيس والمؤسسات التشريعية والقضائية لضمان استمرارية الديمقراطية.

٧. في حال نجاح النخب الحالية في تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية، قد تشهد تونس استقراراً تدريجياً.

٨.في ظل استمرار السياسات الشعبوية وتآكل المؤسسات الديمقراطية، قد تعود البلاد إلى مربع الاستبداد أو تواجه اضطرابات اجتماعية.

٩. تبقى تونس أمام مفترق طرق، حيث يتوقف مستقبلها على قدرة النخب السياسية على التعلم من تجارب الماضي وبناء توافق وطني جديد يضمن الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

**الهوامش**

(١) محمد عماد صابر ،الحركة الاسلامية بين التحديات ومستوى الاستجابة ، مقال منشور متوفر على الموقع الالكتروني http://www.aljazeeramubasher.net ، تاريخ الزيارة ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤

(٢) انور الجمعاوي، "الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة في احمد جبرون وآخرون، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب ،ط١ ،بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،سبتمبر ٢٠١٣ ،ص ٤٧٤

(٣) حمزة المؤدب، خروج النهضة المُرتبك من الإسلام السياسي (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)، ص٦.

(٤) انور الجمعاوي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٢.

(٥) محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس (٢٠١٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، غير منشورة، ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ، نابلس، فلسطين، ٢٠١٥، ص١٢.

(٦) حمزة المؤدب، مصدر سبق ذكرة، ص٧.

(٧) راشد الغنوشي ،الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام ،بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢ ،ص ٦٢-٦٧

(٨) عبد الرحمن يوسف سلامة ،التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول ٢٠١٠ ،اطروحة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٦ ، ص ١٤١-١٤٢

(*) الترويكا: هو تحالف سياسي ضم ثلاثة أطراف رئيسية تولت الحكم في تونس بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١ وحتى بداية ٢٠١٤، وهي: حركة النهضة (إسلامية)، والمؤتمر من أجل الجمهورية (علماني قومي)، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (يساري اجتماعي ديمقراطي). وتُعد مشاركة حركة

النهضة في هذا الائتلاف مع أحزاب علمانية دليلاً عمليًا على قبولها بالتعددية السياسية واستعدادها للتعايش ضمن بيئة ديمقراطية، رغم الاختلافات الإيديولوجية، وهو ما يُبرز البراغماتية السياسية التي ميزت سلوكها خلال تلك المرحلة الانتقالية.( عائشة التايب، "الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"، سياسات عربية، العدد ٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

(٩) محمود سليم هاشم شوبكي مصدر سبق ذكرة، ص ٥٧-٥٩

(١٠) عبد الرحمن يوسف سلامة ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨

(١١) إلياس بن حته، "الدين والسياسة لدى حركة النهضة التونسية: قراءة في التحولات الفكرية والفعل السياسي من فقه الدعوة إلى فقه الدولة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥ ، العدد ٢، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ٢٠٢١، ص٣٠٨.

(*) تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.( الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ والمعدل لعام ٢٠١٤، الفصل الاول المادة الاولى).

(١٢) مولود مسلم، "الخطاب الحداثي للإسلاميين: حركة النهضة التونسية أنموذجًا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٦، العدد. ١ ٢٠٢٢، ص٢٠

(١٣) سرحان رعاش، المشاركة السياسية لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي: دراسة حالة حركة النهضة التونسية. رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص٦١.

(١٤) حنان خرباشي، "تونس: دور الجيش في التحول الديمقراطي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد ٧، العدد ١ ، الجزائر، ٢٠١٨، ص٥٤-٥٥.

(١٥)إبراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، مقال منشور على *ResearchGate*، مارس ٢٠١١، (http://www.researchgate.net/publication تم الاطلاع عليه في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤

(16) Tunisia Army's Growing Role in Politics Rings Alarm Bells Ahead of Presidential Election." *Middle East Eye*, June 4, 2024. https://www.middleeasteye.net/news/tunisia-armys-growing-role-politics-alarm-ahead-presidential-election (accessed November 11, 2024).

(17) **The Tunisian Exception: the Armed Forces,"** *Oasis Center*, last updated April 22, 2022, https://www.oasiscenter.eu/en/tunisian-exception-armed-forces (accessed June 14, 2025).

(١٨) إبراهيم اسعيدي، مصدر سبق ذكرة.

(١٩) تقوى شرقي و خولة مهدي ،الانتقاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الاستقرار السياسي : دراسة حالة تونس-،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ :قالمة ، ٢٠١٦، ص١٠٢.

(٢٠) عباسي عبد القادر ،النخب السياسية ودورها في الاصلاح السياسي في الوطن العربي "تونس نموذجا ٢٠١٠ -٢٠١٤"، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد العاشر ، ٢٠١٨ ، ص ٨٩٤.

(٢١) منير شحود، الربيع العربي :حدث تاريخي بامتياز ، مجلة رواق ميسلون ،مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، العدد الثاني ،إسطنبول –تركيا، مايو ٢٠٢١، ص ١٢٠.

(٢٢) نقلاً عن :احمد حلواني وآخرون ،حال الامة العربية ٢٠١٥–٢٠١٦ :العرب وعام جديد من المخاطر ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت –لبنان ،٢٠١٦ ، ص١٦١

(٢٣) ينظر :عبد اللطيف الحناشي ،"الكوادر الحزبية تفوقت على قادتها في الثورة" ،في كمؤتمر "الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي : من خلال الثورة التونسية " ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة –قطر ،١٩–٢١ ابريل ٢٠١١، ص ١٣

(٢٤) كريمة الصديقي ،العدالة الانتقالية والمجتمع المدني :دراسة في تجارب الدول الافريقية " المغرب –تونس– جنوب افريقيا :نموذجاً "، في المصطفى بوجعبوط (محرراً)، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية " دراسة في تجارب لجان الحقيقة : مكتسبات وتحديات "،ص ٣٦

(٢٥) احمد كرعود ، تجربة الانتقال التونسية " قصة نجاح نسبي" ،في : مجموعة مؤلفين ، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١ ، ط ١ ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، مؤسسة درغام ،دار شرق الكتاب للنشر ، بيروت– لبنان ، ٢٠١٦، ص ١٢٠

(٢٦) حميد زعاطشي، الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة ، مجلة البحوث السياسية والادارية ، جامعة الجلفة ، العدد ١، المجلد ٧ ،الجزائر ،اكتوبر ٢٠١٨ ،ص ٣١١

(٢٧) منى جلال عواد وآخرون ، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩ ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،العدد ٦١ ، حزيران ٢٠٢١، ص ١٤٣

(٢٨) جمال الشوفي وجنى ناصر ،المجتمع المدني ودوره في الربيع العربي :(تونس، مصر، سوريا) دراسة مقارنة ، مجلة رواق ميسلون ،مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر ، العدد ٢ ،إسطنبول –تركيا ،مايو ٢٠٢١، ص ٧٨

(*) رئيس للجمهورية التونسية منذ إعلان الجمهورية في تونس، وُلد في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بالعاصمة تونس، وتلقى تعليمه القانوني في تونس وفرنسا، حيث حصل على شهادات في القانون الدولي والدستوري. شغل عدة مناصب أكاديمية، أبرزها أستاذ ومدير قسم القانون في جامعة سوسة، كما أسهم في إعداد مشاريع قانونية داخل جامعة الدول العربية، وساهم بعد الثورة في صياغة النصوص الدستورية خلال المرحلة الانتقالية، منها مشروع دستور ٢٠١٤ والتنظيم المؤقت للسلط العمومية، ينظر: الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية في الرابط: (https://www.carthage.tn/?q=ar).

(٣٠) محمود أبو العينين، "رؤية مستقبلية للمشهد السياسي التونسي"، **الديمقراطية**،ع٨٤، الاهرام:٢٠٢١، ص١٤١.

(٣١) تونس : مسارات ما بعد قرارات ٢٥ يوليو، **مركز المستقبل**، العدد١ ٢٠٢١، ص٧.

(٣٢) احمد مجباس حميد، العلمانية بين النظرية والممارسة في الفكر السياسي العربي المعاصر: تونس انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٣، ص١٣٠.

(٣٣) المهدي عزوز، "ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، ص٤.

(٣٤) أحمد نظيف، "الشعبوية في طورها الدَهْمَاوِي: قيس سعيد وطبيعة السلطة الجديدة في تونس"، موقع حبر (iber، 2022، https://www.7iber.com/politics-economics/. تمت الزيارة ٢٠٢٥/٦/١٤.

(*) تمثل الشعبوية نهجًا سياسيًا يركز على استمالة الجماهير العادية، لا سيما أولئك الذين يشعرون بأن اهتماماتهم لا تحظى باهتمام النخب التقليدية المهيمنة وتُعد كذلك شكلاً مميزًا من الخطاب السياسي الذي يضفي على الشعب طابع الفضيلة والشرعية السياسية، في مقابل تصوير النخب السياسية الحاكمة على أنها فاسدة. وتقوم الشعبوية على التأكيد بأن الأهداف السياسية تتحقق بصورة أفضل من خلال علاقة مباشرة بين السلطة والشعب، دون الحاجة إلى وساطة المؤسسات السياسية التقليدية..(نادية فرحان، الشعبوية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠٢١، ص١٤.)

(٣٥) ا أحمد نظيف، مصدر سبق ذكرة.

(36) Lamine Benghazi, "Tunisia: A Case Study in Democratic Backsliding," LPE Project, October 16, 2024, https://lpeproject.org/blog/tunisia-a-case-study-in-democratic-backsliding/. Accessed June 18, 2025.

(٣٧) جعفر البكلي، "شعب يريد: دلالات انتخاب قيس سعيد"، مجلة الملتقى، الجزائر ع٤٨ ، ٢٠٢٠، ص١٩.

(٣٨) نجلا بن صالح، "العلاقات التونسية – الجزائرية: التوافقات؟"، نواة، ٢١ فبراير ٢٠٢٣، https://shorturl.at/azPT8K تاريخ التصفح: ١٨ يونيو ٢٠٢٥

(٣٩) نادية باشا، "عراقة العلاقات الدبلوماسية بين تونس والصين تتدعم بتقارب ...موقع ، باب نات، تاريخ النشر غير مذكور، https://shorturl.at/xyz123، تاريخ التصفح: ١٨ يونيو ٢٠٢٥

(40) Among Them Is Tunisia: How China Plans to Seize African Ports," Tunisie Telegraph, n.d., https://tunisie-telegraph.com/a-la-une-parmi-eux-se-trouve-la-tunisie-comment-la-chine-envisage-de-semparer-des-ports-africains/accessed June 18, 2025.

(٤١) لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيد مع وزير الخارجية الأمريكي، رئاسة الجمهورية التونسية، 14ديسمبر ٢٠٢٢، https://shorturl.at/xyz123، تاريخ التصفح: ١٨ يونيو ٢٠٢٥ . .

(42) Sebastian Sons, Gulf Engagement in Tunisia: Past Endeavor or Future Prospect? Washington, DC: Atlantic Council, February 7, 2023, https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/tunisia-gulf-engagment-future/ accessed June 18, 2025

(٤٣) الجزيرة نت. "المعارضة تتّهمه بالاستبداد من أين؟" ٣ يونيو ٢٠٢٢. https://shorturl.at/LpORX ، تاريخ التصفح: ١٨ يونيو ٢٠٢٥.

(٤٤) تشريع أميركي لدفع قيس سعيد إلى العودة للمسار الديمقراطي"، الجزيرة نت، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، https://shorturl.at/jGLX4، تاريخ التصفح: ١٩ /٢٠٢٥/٦

(٤٥) بن بريك، خميس. "الصلح الجزائي في تونس.. بين خطاب الرئيس الصارم والحصيلة المفقودة." الجزيرة نت، ١٤ مايو ٢٠٢٥، https://aje.io/4h2t ، ، . تاريخ التصفح: ١٩ يونيو ٢٠٢٥

(46) Yasmin Khilil, "Tunisia's Pathway to Democracy: Truth or Fallacy?" *Diwan*, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, July 22, 2024, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/07/tunisias-pathway-to-democracy-truth-or-fallacy?lang=en accessed June 19, 2025.

(47) Hakim Fekih, "Tunisia's Opposition in the Wake of October's Presidential Elections," *Middle East and North Africa*, Noria Research, January 15, 2025, https://noria-research.com/mena/tunisias-opposition-in-the-wake-of-octobers-presidential-elections/ accessed June 19, 2025.

(48) Thierry Desrues and Eric Gobe, "Kais Saied's Governance: The Tunisian President's Drift from Inclusive Populist Constitutionalism to 'Caesarism'," The Journal of North African Studies, published online, https://doi.org/10.1080/13629387.2024.2332590 accessed June 19, 2025.

(٤٩) فتحي معيفي، "النخبة السياسية وإدارة المرحلة الانتقالية في تونس على ضوء ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١"، مجلة المفكر، مجلد١٩، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٤، ص٥١١.

(٥٠) عامر خضير الكبيسي، الجهود الدولية والعربية للوقاية من الفساد ولمكافحته، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٢٣، ص٣٥٤

(٥١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢١، ص٣.

(٥٢) إيمان الحامدي، تونسيون يلجأون إلى الهجرة هرباً من الأزمات، العربي الجديد، ١٢ أغسطس ٢٠٢٣، https://shorturl.at/zxHP1، تاريخ الدخول ١٩ حزيران ٢٠٢٥

**قائمة المصادر والمراجع**


**•أولاً: الكتب والأبحاث المنشورة**

١.جبرون، أحمد، وآخرون الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، ط١ بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

٢.حلواني، أحمد، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٥–٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

٣.الغنوشي، راشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

٤.الكبيسي، عامر خضير، الجهود الدولية والعربية للوقاية من الفساد ولمكافحته، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

٥.المؤدب، حمزة، خروج النهضة المُرتبك من الإسلام السياسي .بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٩.

**•ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية**

٦.حميد، أحمد مجباس، العلمانية بين النظرية والممارسة في الفكر السياسي العربي المعاصر: تونس نموذجاً رسالة ماجستير،جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٣.

٧.رعاش، سرحان، المشاركة السياسية لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي: دراسة حالة حركة النهضة التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٨.

٨.سلامة، عبد الرحمن يوسف، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول ٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦.

٩.شرقي، تقوى، وخولة مهدي، الانتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر

١٠.شوبكي، محمود سليم هاشم .سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠–٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٥.

**•ثالثاً: المقالات والمجلات العلمية**

١١.بن حته، إلياس "الدين والسياسة لدى حركة النهضة التونسية: قراءة في التحولات الفكرية والفعل السياسي "مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٢، جامعة بسكرة الجزائر ٢٠٢١.

١٢.مسلم، مولود "الخطاب الحداثي للإسلاميين: حركة النهضة التونسية أنموذجا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٦، العدد ١، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٢.

١٣.خرباشي، حنان "تونس: دور الجيش في التحول الديمقراطي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية المجلد ٧، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٨.

١٤.عبد القادر، عباسي، "النخب السياسية ودورها في الإصلاح السياسي في الوطن العربي: تونس نموذجًا"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد ١٠، ٢٠١٨.

١٥.زعاطشي، حميد "الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية"، مجلة البحوث السياسية والإدارية .جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٨.

**•رابعاً: التقارير والمواقع الإلكترونية**

١٦.صابر، محمد عماد، "الحركة الإسلامية بين التحديات ومستوى الاستجابة ."الجزيرة مباشر 10 .تشرين الثاني ٢٠٢٤ رابط المقال.

١٧.اسعيدي، إبراهيم، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس ."آذار ٢٠١١ .ResearchGate. رابط البحث.

١٨."الاستثناء التونسي: القوات المسلحة"، مركز أواسيس 22 .نيسان ٢٠٢٢ رابط التقرير.

١٩."تونس: تصاعد دور الجيش في السياسة يثير القلق ."ميدل إيست آي 4 .حزيران ٢٠٢٤ .رابط الخبر.

٢٠."الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 28 .تموز ٢٠٢١.

**•خامساً: المصادر الأجنبية**

21.Benghazi, Lamine. "Tunisia: A Case Study in Democratic Backsliding." *LPE Project*. 16 تشرين الأول ٢٠٢٤. رابط الدراسة

22.Sons, Sebastian. *Gulf Engagement in Tunisia: Past Endeavor or Future Prospect?* واشنطن: Atlantic Council, 2023. رابط التقرير

23.Khilil, Yasmin. "Tunisia's Pathway to Democracy: Truth or Fallacy?" *Carnegie Middle East Center*. 22 تموز ٢٠٢٤. رابط المقال

24.Desrues, Thierry, and Eric Gobe. "Kais Saied's Governance: The Tunisian President's Drift from Inclusive Populist Constitutionalism to 'Caesarism'." *The Journal of North African Studies*. 2024. رابط البحث

**•سادساً: الوثائق الرسمية**

٢٥.الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ والمعدل لعام ٢٠١٤،الفصل الأول، المادة الأولى.

٢٦.الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية .رابط الموقع.

**List of Sources and References**

**•First: Published Books and Research**

1 .Jabroun, Ahmed, et al., Islamists and the Democratic System of Government: Trends and Experiences, 1st ed., Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.

2 .Halwani, Ahmed, et al., The State of the Arab Nation 2015–2016: The Arabs and a New Year of Dangers, 1st ed., Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2016.

3 .Ghannouchi, Rashed, Democracy and Human Rights in Islam. Beirut: Arab Scientific Publishers, 2012.

4 .Al-Kubaisi, Amer Khudair, International and Arab Efforts to Prevent and Combat Corruption, Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, 2023.

5 .Al-Muadab, Hamza, The Nahda's Confused Exit from Political Islam. Beirut: Carnegie Middle East Center, 2019.

**•Second: University Theses and Dissertations**

6 .Hamid, Ahmed Majbas, Secularism between Theory and Practice in Contemporary Arab Political Thought: Tunisia as a Model, Master's Thesis, Tikrit University, Iraq, 2023.

7 .Raash, Sarhan, Political Participation of Political Islamist Movements in Arab Spring Countries: A Case Study of the Tunisian Ennahda Movement, Unpublished Master's Thesis, University of Kasdi Merbah, Algeria, 2018.

8 .Salama, Abdul Rahman Youssef, The Tunisian Experience in Democratic Transition after the December 2010 Revolution, PhD Thesis, An-Najah National University, Palestine, 2016.

9 .Sharqi, Taqwa, and Khawla Mahdi, Democratic Uprisings in the Arab World and Their Impact on Political Stability: A Case Study of Tunisia, Unpublished Master's Thesis, University of May 8, 1945, Algeria

10 .Shobaki, Mahmoud Salim Hashem. Ennahda Movement Policies and Their Impact on Democratic Transition in Tunisia 2010–2015, Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University, Palestine, 2015.

**•Third: Academic Articles and Journals**

11 .Ben Hetta, Elias, "Religion and Politics in the Tunisian Ennahda Movement: A Reading of Intellectual Transformations and Political Action," Al-Naqid Journal of Political Studies, Volume 5, Issue 2, University of Biskra, Algeria, 2021.

12 .Muslim, Mawloud, "The Modernist Discourse of Islamists: The Tunisian Ennahda Movement as a Model," Al-Naqid Journal of Political Studies, Volume 6, Issue 1, University of Biskra, Algeria, 2022.

13 .Kharbashi, Hanan, "Tunisia: The Role of the Army in the Democratic Transition," African Journal of Political Science, Volume 7, Issue 1, Algeria, 2018.

14 .Abdelkader, Abbasi, "Political Elites and Their Role in Political Reform in the Arab World: Tunisia as a Model," Journal of Legal and Political Research, Issue 10, 2018.

15 .Zaatchi, Hamid, "Political Polarization in North Africa and Its Impact on the Course of Political Transformations," Journal of Political and Administrative Research, University of Djelfa, Algeria, 2018.

**•Fourth: Reports and Websites**

16 .Saber, Muhammad Imad, "The Islamic Movement Between Challenges and the Level of Response." Al Jazeera Mubasher. November 10, 2024. Link to article.

17 .Asaidi, Ibrahim, "The Role of the Military Institution in Tunisia's Democratic Transition." ResearchGate. March 2011. Research Link.

18" .The Tunisian Exception: The Armed Forces," OASIS Center. April 22, 2022. Report Link.

19“ .Tunisia: The Military’s Rising Role in Politics Raises Concern.” Middle East Eye. June 4, 2024. News Link.

20“ .The Presidential Coup Against the Constitution in Tunisia: Its Circumstances, Grounds, and Outcomes,” Arab Center for Research and Policy Studies. July 28, 2021.

**•Fifth: Foreign Sources**

21 .Benghazi, Lamine. “Tunisia: A Case Study in Democratic Backsliding.” LPE Project. October 16, 2024. Study Link.

22 .Sons, Sebastian. Gulf Engagement in Tunisia: Past Endeavor or Future Prospect? Washington: Atlantic Council, 2023. Report link

23 .Khilil, Yasmin. "Tunisia’s Pathway to Democracy: Truth or Fallacy?" Carnegie Middle East Center. July 22, 2024. Article link

24 .Desrues, Thierry, and Eric Gobe. "Kais Saied’s Governance: The Tunisian President’s Drift from Inclusive Populist Constitutionalism to 'Caesarism'." The Journal of North African Studies. 2024. Research link

**•Sixth: Official Documents**

25 .The Tunisian Constitution of 1959 and amended in 2014, Chapter One, Article One.

26 .The official website of the Tunisian Presidency. Website link.